SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.24 NO. 2 2025
DOI: 10.51984/JOHS.V24I2.4302

جامعة سبها للعلوم الإنسانية مجلة
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/johs

رحلة في مخاطر حوادث العمل الخفية خلف ابواب المكاتب والمصانع: من التحديات إلى استراتيجيات المواجهة "التجربة الفرنسية بين عامي 1800 - 1913م أنموذجاً " (دراسة تاريخية)

فوزية عبد الكريم مطرود

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، ليبيا

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعريف بتاريخ مخاطر وحوادث العمل في فرنسا، في الفترة الممتدة بين عامي (1800-1913م)، من خلال توضيح مفهوم مخاطر العمل وأضرارها، ودراسة فئات ضحايا العمل حسب الجنس والعمر، وأنواع المهن؛ لتحديد عوامل الخطر التي يمكن أن تسبب حادث عمل في مكان العمل، إلى جانب تسليط الضوء على الجهود المبذولة من اجل القضاء على تلك المخاطر. واستخلص البحث أن مخاطر العمل تشكل ناقوس خطر يدق في عالم المهن والصناعات؛ لأنها تتسبب في حدوث آلام جسدية ونفسية للعمال، وتثقل كاهل المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً، غير أن القضاء عليها ليس مستحيلاً، فالأمر لا يتطلب إلا إرادة سياسية قوية، ووعياً مجتمعياً، وثقافة وقائية. ومن هذا المنطلق قامت الحركة العمالية، والنقابيين، والجهات المعنية الأخرى بدور كبير في مواجهة المخاطر الصحية التي يتعرض لها العمال في بيئات عملهم؛ مما دفع بالسلطات، والأحزاب السياسية إلى الاهتمام بحماية العمال، واقتراح طرق لتحسين صحتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية عن طريق سن العديد من القوانين وتحديثها باستمرار، والاهتمام ببرامج السلامة من اجل مستقبل مهني آمن وكريم.

الكلمات المفتاحية:

مخاطر العمل
صناعة التعدين
حوادث مهنية
قانون عام 1898م
السلامة المهنية

A journey of the risks of the work accidents behind the door of offices and factories. from challenges to strategies to confront them "The French experience Model 1800 – 1913"(Historical study)

Fawzia Matrud

History Department. Faculty of Arts. Omar Al-Mukhtar University. Libya

A B S T R A C T

This research aims to identify work hazards and accidents in France during the period between 1800 and 1913 by clarifying the risks and harms of work. y clarifying the concept of occupational hazards and harms، and studying the categories of occupational victims according to gender، age، and types of professions to identify the risk factors that can cause an occupational accident in the workplace، in addition to highlighting the efforts made to eliminate occupational hazards. Occupational hazards pose a major threat in the field of professions and industries، as they cause physical and psychological pain for workers and burden societies economically and socially. However, eliminating them is not impossible if there is a strong political will, societal awareness، culture and leadership. The labor movement، trade unions and other concerned parties have played a major role in confronting the health risks that workers are exposed to in their work environments، which has prompted authorities and political parties to pay attention to protecting workers and proposing ways to improve their health and physical and psychological safety through numerous laws، constantly updating them and paying attention to safety programs for a secure professional future.

Keywords:

Occupational hazards
mining industry
Professional accidents
Law 1898
Professional safety

مقدمة

تُعد الصحة في أي مكان وزمان أمراً مهماً يتطلب اهتماماً وبحثاً متزايداً؛ لكونها عنصراً إلزامياً ينعكس على صحة الأفراد والمجتمع. فيما تُعد حوادث العمل من القضايا الحيوية التي تمس صميم التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في أي مجتمع. وهناك علاقة وثيقة بين الصحة والعمل باعتباره

*Corresponding author:
E-mail addresses: fawziakrim1111@gmail.com

Article History : Received 28 July 2025 - Received in revised form 18 November 2025 - Accepted 30 November 2025

المكان الرئيسي للتبادل الاقتصادي، ومصدر التعاون الاجتماعي الذي قد تقع به العديد من الحوادث في أثناء ممارسة العمل. وبعد أن ظل الاهتمام لفترة طويلة يتركز بشكل أساسي على الأنظمة السياسية والتواصل الاجتماعي والثورة الصناعية وخصائص الإنتاج، ظهرت مخاطر حوادث العمل في الواجهة بعد تسليط الأضواء على العمل الصناعي ومخاطرة، ومنذ ذلك الوقت أصبحت مخاطر العمل الصناعي هي التي تشغل أذهان الناس لما تتسبب به من كوارث ومشاكل كبيرة.

أهمية البحث: - ترجع أهمية البحث إلى أنه يسلط الضوء على حوادث العمل، ولكن من وجهة نظر تاريخية؛ ذلك أنه إذا كانت الحوادث التكنولوجية تشكل جزءًا من المجتمع الصناعي، فهي أيضا تمثل جزءًا لا يتجزأ من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لأي دولة من الدول. وهي كذلك تنتمي لمجتمع المخاطر الذي روج له علماء الاجتماع والجغرافيا وعلماء الأنثروبولوجيا، ونرى أنه من الواجب علينا كمؤرخين أن نقوم بدورنا بإضفاء الطابع التاريخي على مفهوم حوادث العمل، لاسيما وأن المكتبات الليبية شبه فارغة من مثل هذه المواضيع. كما أن دراسة موضوع حوادث العمل يساعد على تحسين بيئة العمل، وتقليل الخسائر البشرية والمادية، وتحسين الانتاج والجودة، وفهم تطور مفاهيم السلامة المهنية، وتحسين ظروف العمل. وأيضاً دراسة تلك الحوادث ليست مجرد توثيق بل هي أداه لفهم مسار التقدم البشري، ومرآه لعيوب الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في كل عصر.

هدف الدراسة: - تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم حوادث العمل وأسبابها ومخاطرها وكيفية مواجهتها وتقنينها، والحث على بناء ثقافة وقائية لتعزيز وعي العمال والجهات المسؤولة بهذه المخاطر، وذلك من خلال اتخاذ التجربة الفرنسية كنموذج.

إشكالية البحث: - كيف تطورت النظرة إلى حوادث العمل، من أحداث فردية إلى مشكلة نظامية تخضع للتحليل التاريخي والقانوني؟

تساؤلات البحث: - ما هي الفترة الزمنية التي برز فيها مفهوم حوادث العمل؟ كيف يُعيد علم التاريخ بناء تاريخ حوادث العمل؟ وكيف يكافحها؟ ما هي المهن عالية الخطورة؟ وما هي الفئات الأكثر عرضة لحوادث العمل؟ ما هو دور النضال العمالي والنقابي في تحسين ظروف العمال؟ ما هي السياسات الفعالة للحد من مخاطر العمل؟

فرضية البحث: -

يفترض البحث بأن الثورة الصناعية ساهمت في القرن التاسع عشر في تفاقم مخاطر العمل في فرنسا وغيرها من الدول الأوربية، بسبب غياب القوانين والتشريعات، وتزايد الظروف المعيشية والصحية السيئة، واستغلال العمال، لاسيما النساء والأطفال؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات الإصابات والوفيات بين الطبقة العاملة. وكان لهذه العوامل آثار كبيرة على البنية الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا. كما تفترض الدراسة بأن مخاطر العمل لم تكن مجرد حتمية تقنية مصاحبة للتصنيع؛ بل كانت نتيجة لغياب الاهتمام بالنواحي الصحية والاجتماعية، واستغلال العمال في ظل نظام اقتصادي لم يبدي اهتماماً كبيراً بحقوق الإنسان والسلامة.

عناصر الفرضية الرئيسية: -

1- **غياب التشريعات والافتقار إلى أدنى معايير السلامة المهنية**

أدى غياب القوانين المنظمة لساعات العمل، والاستخدام المكثف للآلات الخطرة دون حواجز وقائية إلى ارتفاع معدلات الإصابات الجسيمة، مثل: البتر وسحق العظام، خاصة في القطاعات الصناعية والمناجم؛ مما جعل العمال عرضة للحوادث دون أي حماية قانونية.

2- الظروف المعيشية والصحية السيئة

ارتبطت الظروف الصحية والمعيشية الصعبة بارتفاع الوفيات؛ إلا إنها من الناحية الأخرى ساهمت في تشكيل وعي طبقي؛ نتج عنه ظهور حركات إصلاحية ونقابية تطالب بتحسين ظروف العمل.

العوامل المساعدة على تأكيد الفرضية: -

1- أظهرت الدراسات أن المدن الصناعية سجلت إصابات عمل، ومعدلات وفيات، أعلى من الفترة التي سبقت ظهور الثورة الصناعية.

2- الشهادات التاريخية، مثل: تقارير أخصائيو الصحة الصناعية التي وصفت الظروف المعيشية والصحية السيئة للعمال.

التوصيات لبحث مستقبلي: -

1- دراسة الفروق الجغرافية في مخاطر العمل بين دول أوروبية مختلفة، من أجل تحديد مستوى الأخطار الصحية والمهنية التي يتعرض لها العمال، بناءً على الموقع الجغرافي وبيئة العمل.

2- تحليل التكلفة الاقتصادية للوفيات والإصابات المهنية على الاقتصاد الأوروبي في القرن التاسع عشر.

ومن أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى مقدمة، وثلاثة محاور، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في كتابة البحث.

تناولت المقدمة أهمية البحث وأهدافه، وإشكالية البحث، والفرضية التي طرحتها الدراسة، وخطة البحث، والدراسات السابقة.

ويركز المحور الأول المسمى (مفهوم العمل وحوادث العمل وظروفها) على توضيح مفهوم مخاطر العمل، وأبعاده وظروفه، واسباب صعوبة تعيينه.

أما المحور الثاني الذي جاء تحت عنوان (مخاطر بيئة العمل على الفئات العمرية المختلفة)، فيتناول بالدراسة أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها العامل، وأماكن حدوثها، والأضرار الناجمة عنها، وتحديد نسبها، ثم التطرق إلى فئات العمال والتوزيع العمري للضحايا.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث المسمى (مكافحة حوادث العمل وتقنينها)، فهو مخصص للحديث عن المسيرة التي خاضها المتضررين والمهتمون بالحوادث المهنية، بهدف تنظيمها قانونياً.

فيما تضمنت الخاتمة أهم الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها البحث.

المنهج التاريخي: -

تم الاعتماد في كتابة هذا البحث على المنهجين التاريخيين التحليلي والسردي، القائمان على جمع المادة التاريخية وسردها، ومن ثم تحليل الأحداث التاريخية وتفسيرها، بهدف الوصول إلى أفضل النتائج.

الدراسات السابقة: -

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت بالدراسة موضوع (رحلة في مخاطر حوادث العمل الخفية خلف ابواب المكاتب والمصانع: من التحديات الى استراتيجيات المواجهة "التجربة الفرنسية نموذج 1800 - 1913م")، من نواح مختلفة، وسوف تستعرض بعض تلك الدراسات، مع تقديم تعليقاً عليها، وتوضيح الفجوة البحثية التي تعالجها كل دراسة.

هذا وقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب الاهمية، وحسب كونها كتب، أو مقالات، أو إرشاداتٍ نشرتها وزارة الصحة العامة والخدمات الاجتماعية الفرنسية. ولعل من أهمها: -

1- كتاب (Les accidents du travail dans le XIXe arrondissement de Paris en 1912 d'après les procès-verbaux de déclarations d'accidents du travail)، (حوادث العمل في الدائرة التاسعة عشرة بباريس عام 1912 وفقاً لتقارير حوادث العمل)، وهو كتاب جامع ومعمق، ويغطي جميع الجوانب الهامة المتعلقة بحوادث العمل، بالإضافة إلى استناد الكتاب إلى مصادر علمية موثوقة. ومما زاد من أهميته أنه تجاوز السطح ليقدم أفكاراً غنية ومتشعبة تتعلق بالقرن التاسع عشر، وقد استفاد منها البحث في محاوره الثلاثة، لاسيما فيما يتعلق بظروف حوادث العمل وفئات العمال.

2- أعتمد البحث على مجموعة لا بأس بها من البحوث والمقالات القيمة، ومنها المقالة التي تحمل عنوان (La mortalité par accidents en France depuis 1826)، (الوفيات الناجمة عن الحوادث في فرنسا منذ عام 1826)، والتي يمكن وصفها بالمقالة الجيدة التي توصل رسالتها بفعالية من خلال محتوى بحثي جيد. وركز كاتبها على المصادر الأساسية التي تُمكّن من إعادة بناء تطور وفيات الحوادث في فرنسا منذ عام ١٨٢٦م. وقد انتفع المحور الأول من هذه المقالة التي زودتنا ببعض الأمثلة عن الوفيات العرضية واسبابها.

3- الإرشاداتٍ التي نشرتها وزارة الصحة العامة والخدمات الاجتماعية (MSSTFP) الفرنسية، وعلى وجه الخصوص الإرشادات التي جاءت تحت عنوان (EVOLUTION DE LA PREVENTION DES RISQUES PROFESSIONNELS)، (تطور الوقاية من المخاطر المهنية)، وهي إرشادات تتعلق بتطور الوقاية من المخاطر المهنية، وتستند إلى مبادئ عامة، مثل مكافحة المخاطر من المصدر، وحماية العمال، باستخدام مبادئ الوقاية الهرمية: التدخل الأولي، والوقاية الثانوية، والوقاية من المستوى الثالث. وتوفر هذه المبادئ ومستويات الوقاية إطاراً لتحديد المخاطر، وتحليل عواقبها، وتنفيذ إجراءات للسيطرة على المخاطر المهنية داخل الإدارات العامة. وبفضل هذه الإرشادات تحصلنا على معلومات مهمة أثرت المحور الثالث، خاصة فيما يتعلق بقوانين العمل.

المحور الأول: مفهوم العمل وحوادث العمل وظروفها:

أولاً: مفهوم العمل وحوادث العمل:

يمثل القرن التاسع عشر فترة التركيز الصناعي التي تزامنت مع بداية تراجع الصناعات المشتتة خصوصاً بعد عام 1815م، وظهور ما يعرف بالثورة الصناعية، وعلى وجه التحديد تعتبر الثورة الصناعية الثانية 1896- 1914م أساساً لكل التطورات اللاحقة(Du Crest.1998:53) ؛ لذلك فهذا القرن يُعد بمثابة المكان الذي يجد فيه مصطلح العمل وحدته. وأصبح العمل منذ ذلك الوقت حقيقة اجتماعية كاملة. وأصبح مفهومه يتضمن ثلاثة أبعاد على الأقل: البعد الأول يتمثل في كونه عامل إنتاج أي ما يخلق الثروة، والثاني أنه جوهر الإنسان أي أنه أصبح الأداة الرئيسية للتعبير عنه، وأخيراً فهو يعتبر نظاماً لتوزيع الدخل. وتم وضع هذا المفهوم للعمل من قبل الاقتصاديين وعلماء الاجتماع؛ باعتبار أنه مصدر التعاون الاجتماعي، وجوهر التبادل الاقتصادي (Méda, 2009, pp 32,33, 34).

أما مفهوم حوادث العمل فقد أصبح أكثر وضوحاً مع انتشار الآلات، وحدوث تحولات كبيرة في عملية التصنيع أزعجت بشكل كبير كل المفاهيم التقليدية، والعادات التي تم التعارف عليها في ذلك الوقت. كما جعلت العامل المعتاد دائماً على النظام الحرفي يواجه صعوبة في التعامل مع منطق الحياة الصناعية وعيوبها؛ وبالتالي وقوع حوادث العمل، التي تم نسبها آنذاك إلى أخطاء فردية، ولكن الحقيقة أنها متأصلة في ظروف الإنتاج (Mykita.1997, p147).

ومع زيادة التقدم العلمي بدأ مفهوم العمل يتضح أكثر فأكثر، وبالمقابل كانت مسألة حوادث العمل تتفاقم. ونرى ذلك بوضوح ابتداءً من عام 1880م، وهو العام الذي زاد فيه التركيز الصناعي، بالإضافة إلى ظهور آلات جديدة؛ وبالتالي تطور أداء العمل؛ مما أدي إلى زيادة عدد حوادث العمل. وكان لهذا الأمر آثار أخرى تمثلت في تطوير النواحي القانونية المتعلقة بقوانين حوادث العمل، والتي كانت على مدار القرن التاسع عشر تُمثل مشاكل صعبة للحقوقيين، باعتبار أنها أحداث لا إرادية، ولا يمكن التنبؤ بها، ولكنها في نفس الوقت تنتج عن نشاط الإنسان، وتحدث في بيئة خلقها الإنسان؛ مما يعني أنه بإمكانه تعديلها، وهذا كله أدى إلى ظهورها كحقيقة تدعو إلى الإصلاح (F. H.ordern, 1991, p 1).

وبناء على ما سبق نستطيع تعريف حوادث العمل على أنها تلك الأحداث غير المتوقعة وغير المخطط لها، والتي تحدث للعامل في أثناء عمله؛ وتؤدي إلى إصابته إصابات جسدية أو نفسية، وربما تؤدي إلى الوفاة.

ثانياً: صعوبة تعيين مخاطر العمل وظروفه:

قبل الحديث عن المشاكل التي تنجم عن حوادث العمل وصعوبة تعيينها ننوه إلى أن وضع العمال في القرن التاسع عشر كان سيئاً بصفه عامة، حتى أنهم لم تكن لديهم الشجاعة للمطالبة بحقوقهم. وحسب وجهة نظر الفيلسوف الفرنسي (جاك رانسيير Jacques Rancière) أنهم لن يفعلوا ذلك إلا بانفصالهم فكرياً عن وضعهم كعمال يدويين، لكي يتمكنوا من لمطالبة بحقهم في الكلام كبشر لا كعمال(Samuel, 2014, p 1).

فيما يتعلق بصعوبة تعيين مخاطر العمل فانطلاقاً من ستينيات القرن التاسع عشر يمكن الانتباه إلى سوء فهم مستمر حول تصور المخاطر المرتبطة بممارسة المهنة، بسبب وجود فجوه كبيرة بين المعرفة العلمية التي يتم بناؤها تدريجياً حول المخاطر المهنية من قبل أخصائي النظافة الصناعية، وبين مستويات التعليم والوعي الصحي للعمال. كما يوجد فرق بين المنطق الوقائي لأخصائي النظافة الصناعية الذي يعتمد المعايير العلمية والإجراءات الوقائية، وبين المناهج الاقتصادية والمهنية والتقنية التي تتحكم في سلوك العمال وأصحاب العمل. وهذه الفجوة قد تكون مميته في بعض القطاعات، مثل: الصناعة والبناء إن لم تعالج الاسباب الجذرية: كالإدارة غير الفعالة، والثقافة التنظيمية السلبية. مع العلم أن المراحل التي يمر بها كلاً من التعليم والتوعية تكون أكثر أو أقل سرعة اعتماداً على طبيعة المهنة (Caroline, 2009, p 12).

أن صعوبة تحديد مخاطر العمل لها علاقة أيضاً بتعدد الوظائف الصناعية؛ فيلاحظ مثلاً نمو ضواحي العاصمة الفرنسية (باريس Paris) بنسبة 66٪ (Faure,1986, p 233)، في الفترة الممتدة بين عامي 1896-1906م. وهذا التعدد للوظائف يترتب عليه بالمقابل زيادة عدد العمال في المصانع؛ مما يزيد من احتمالية وقوع العديد من الحوادث في العمل. وهذا ما تؤكده الدراسات التي أجريت في ذلك الوقت، والتي أثبتت بأن محنة عمال القرن التاسع عشر ليست في فرنسا فقط، بل وأيضاً في دول أوربية أخرى كإنجلترا؛ حتى أن (فريدريك إنجلز Friedrich Engels) وهو فيلسوف وعالم اقتصاد سياسي الماني ولد في عام 1820م، أبدا دهشته من وجود الكثير من المشوهين والمعوقين في منتصف ذلك القرن، بسبب العمل في (مانشستر Manchester) الواقعة في شمال غرب إنجلترا، وعلى حد تعبيره أن المرء يعتقد أنه في جيش عاد لتوه من القتال (G. Hébert,1976, p 4). والأمر السيء أنه في خضم هذا التعدد في الوظائف، وكثرة العمال، وما يترتب على ذلك من كوارث، يجد المرء نفسه حائراً أمام تعيين السبب وراء كل تلك المآسي؛ وهذا يرجع لأسباب كثيرة منها عدم وضوح المسؤولية، أي غموض المسؤول عن تلك الأخطار. وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة إثبات العلاقة بين الحادث والعمل، وأيضاً صعوبة الإلمام بكل التفاصيل الدقيقة والمخاطر الكامنة في كل وظيفة؛ بسبب قلة الوعي الذي هو مفتاح منع المخاطر. كذلك تنوع مصادر الخطر؛ فلكل وظيفة مخاطرها الفردية المرتبطة بمهامها وبيئتها ومعداتها، مما يعني تنوعاً هائلاً في مصادر الخطر يصعب معه تحديد أو تعيين مخاطر العمل.

وبالإضافة لما سبق ذكره نعتقد أنه من بين أسباب صعوبات تعيين مخاطر العمل عدم وجود تقارير وبلاغات كافية عن حوادث العمل في ذلك الوقت، والتي تُعد عنصراً اساسياً في منظومة الصحة والسلامة المهنية. كذلك التحديات التقنية والبيئية، وغياب التعريف القانوني. هذه العوامل مجتمعة حسب وجهة نظر أخصائي الصحة الصناعية تُمثل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تهديداً للعامل، لاسيما في ظل غياب الضوابط الكافية لسلامته وصحته النفسية والجسدية. ويصف أخصائيو الصحة في نفس الوقت إشكال الجهل المتعلقة بتطبيق إجراءات السلامة سواء من قبل الرؤساء أو من قبل العمال أنفسهم. وهم أيضاً مندهشون وقلقون من تجاهل غالبية الأطراف لتوصياتهم الوقائية البسيطة.

وهكذا وكما رأينا توجد صعوبة كبيرة في تحديد المسبب لحوادث العمل؛ لذلك وبكل بساطة يتم تجريم الميكانيكا دون الأخذ في الحسبان تقصير صاحب العمل، أو إن العيب قد يكون في الآلة والتصميم وليس في العامل، أو في بعض الظروف الخارجة عن السيطرة كالأعطال المفاجئة. وبعبارة أخرى نستطيع أن نقول بأن التجريم في حوادث العمل يجب أن يعتمد على درجة الإهمال والظروف المحيطة. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون هناك تحقيق عادل لمعرفة الأسباب الحقيقية، بدلاً من تسمية تلك الحالات بالعرضية، أي أنها تحدث أثناء العمل دون قصد مسبق، ولا يوجد مسؤول معين عنها (Mykita,1997, p 152). وقد كثرت تلك الحالات العرضية في الفترة قيد الدراسة، فعلى سبيل المثال في عام 1865م بلغ معدل الوفيات التي اعتبرت عرضية حوالي 32.5 ٪ لكل 100 ألف نسمة؛ ويرتبط هذا التسارع المفاجئ للوفيات بزيادة حركة الأعمال، ونشاط حركة المرور، والتوسع في أعمال البناء؛ وهي ترتبط في معظمها بالثورة الصناعية (Chesnais, 1974, p 1103). ومثال أخر أننا نجد فيما بين عامي 1880 و 1894م أنه من بين 662 حالة مدرجة في مقاطعة (نانت Nantes) الواقعة في غرب فرنسا، تم تصنيف أكثر من ثلاث أرباعها على أنها عرضية. وفي الغالب يترك العامل ضحية حادث العمل وأسرته بعد وفاته بدون مصدر دخل؛ لعدم العثور على الخطأ المسبب لإصابة العمل؛ ولعدم وجود قوانين وتعويضات، ويترتب على ذلك أن الوضع يصبح خطير من الناحية الانسانية والقانونية. وإذا ما أضيفت الحالات التي كان فيها الضحية مخطئاً والحالات التي لا تجرؤ فيها العائلة على بَدْء أي إجراء قانوني خوفاً من تجاهل المحكمة لها، فمن المحتمل أن يضيع حق90% من ضحايا حوادث العمل (F.Hordern,1991, p 2).

ولو بحثنا عن أسباب ضياع حقوق العمال القانونية في هذه الفترة فسنجد بأنها كثيرة، منها: أن دور الحكومة يكاد يكون غائباً تماماً؛ لذلك يجد الضحايا صعوبة في أخذ حقهم أو إثباته. كذلك غالباً ما تكون الكدمات التي تمثل حوالي ثلث الأعراض هي السبب الوحيد للإبلاغ عن حوادث العمل، وبالمقابل غالباً ما تظهر الشكوك حول صدق الألم الذي يظهره الموظف. وهذا يقودنا إلى سبب أخر ألا وهو أن الطب الشرعي لم يكن له دور يذكر في تلك الفترة، في الوقت الذي تُعد فيه التقارير الطبية الرسمية وشهادات المستشفى من أهم المستندات المطلوبة لإثبات إصابة العمل. ونستنتج أيضاً بأن دور المحامي المتخصص في قانون العمل كان هو الأخر غائباً. ومن هنا نستطيع أن نتخيل الواقع البائس الذي كان يعيشه ضحايا حوادث العمل، ومما يزيد في بؤسهم أن الحكومة لم تبدي أي اهتمام إلا بعد عام 1880م، وذلك عندما صدر أول تقرير إحصائي بتوجيه وزاري لمنع هذه الأخطار لشدة تأثيرها (Farcy, 1999, pp 5,6,7).

بالنسبة لظروف حوادث العمل التي تشير إلى العوامل البيئية والتنظيمية والبشرية فيوجد الكثير من التعتيم الذي يحيط بها؛ لأن الإحصائيات التي تم الحصول عليها من قبل الباحثين مشكوك في صحتها؛ بسبب الخلط بين عدد ساعات بداية فترة الظهيرة، وعدد الساعات المتأخرة من الليل؛ لذلك يبالغ البعض في التقدير، ويذكر وقوع ست حوادث أو أكثر بين منتصف الليل والرابعة فجراً. ونفهم من هذا أن القيادة في الليل تُعد أحد أهم أسباب حوادث العمل الليلية. لكننا نعتقد بأن الإهمال وتجاهل قواعد السلامة هي أيضاً أسباب مهمة. إضافة إلى التعب والمرض والتسرع وعدم التركيز. وهذه كلها أخطاء بشريه نصادفها كل يوم.

وبالنسبة للأيام فمن المؤكد أن يوم الأحد هو الأقل حوادث لأنه يوم العطلة الأسبوعية في فرنسا وبقية دول أوربا، وبالمقابل فأن يوم الاثنين سيكون أكثر عرضة للحوادث، لأنه يمثل بداية الأسبوع، وهو أيضا يوم النشاط والحماسة في العمل، وتتناقص المخاطرة مع تقدم الأسبوع وتتوقف فجأة يوم السبت.

وفيما يتعلق بالشهور فمعدل الحوادث خاصة في مجال النقل يكون أعلى في شهري نوفمبر وديسمبر. وربما يرجع ذلك إلى الصعوبات التي تواجه حركة المرور في فصل الشتاء، لاسيما في مواسم الجليد. كما تتركز الحوادث في تجارة الفحم خلال فصلي الخريف والشتاء؛ مما يعنى أن المناخ له دور كبير جداً في وقوع الحوادث في هذا الجزء من العالم (Farcy, 1999, pp 28, 31).

وتتجلى ظروف الحياة الصعبة في بيئة العمل في عدة تحديات يواجهها العاملون، بدءً ا من القيود المفروضة عليهم، خاصة فيما يتعلق بوقت العمل اليومي، الذي يبدأ عادة في الفجر وينتهي مع غروب الشمس، وغير ذلك من ضغوط العمل (Mykita, 1997, p 152). وهذه الطبيعة الصعبة لظروف

العمل ترجع إلى عدم وجود إدارة بشـرية وتقنية جيده. ويمكن مواجهة تلك الظروف بالالتزام بمعايير السلامة، والمسؤولية المشتركة بين صاحب العمل والعامل.

المحور الثاني: مخاطر بيئة العمل على الفئات العمرية المختلفة:

أولاً: مخاطر بيئة العمل:

يتعرض العامل في بيئة العمل إلى العديد من المخاطر التي تتنوع بتنوع طبيعة العمل، لكنها تشترك في كونها تمثل تهديداً يعرض الصحة للخطر. ويقع العدد الأكبر من حوادث العمل في المصانع والورش الصناعية بمعدل 55٪، بعد ذلك تأتي الحوادث التي تحدث في أثناء عمليات النقل بنسبة 11.3٪، تليها المستودعات المختلفة بمعدل 5.5٪، فيما يقع 21.1٪ من الحوادث خارج المنشآت. ولكي تعم الفائدة يستحسن دراسة أبرز المهن التي يمكن أن تتسبب بأكبر عدد من الحوادث في مكان العمل، وهي كما ما يلي: -

1- **الصناعة:**

بعد انتشار الثورة الصناعية في فرنسا، والبدء باستغلال العديد من الموارد الطبيعية كالفحم والحديد (Richard, 1964, pp 339, 340)، إلى جانب تطور الآلات، وانتشار المصانع، وزيادة الطلب على المنتجات، كان من البديهي أن يستقبل قطاع الصناعة أكبر عدد من العمال. ومن الطبيعي أيضاً أن ترتفع نسبة الحوادث، لاسيما في المهن التي لا يتوفر فيها قدر كبير من الأمان. ويأتي قطاع المعادن في المرتبة الأولى، حيث يتسبب في ما يقرب من ثلث الحوادث الصناعية، فيما تتسبب مصانع ومتاجر تجهيز الأغذية بحوالي 18٪ من الحوادث، نصفها تقريباً يقع في مصنع (بوتين Poutine) في (باريس Paris). بالإضافة إلى الحوادث التي تسببها صناعات أخرى كصناعة الملابس، ومصانع السكر، ومصانع الأحذية الخ...(Farcy, 1999, pp 21, 22).

2- **الحرائق:**

أن ما ضاعف من مخاطر الحرائق في الفترة قيد الدراسة هو ظهور المصانع، إلى جانب الورش الحرفية، بمعنى أن التهديدات الجديدة للحرائق كانت قد تزامنت مع ظهور العصر الصناعي، لاسيما وأنه كان يتم وضع عدد كبير من الآلات والمواد القابلة للاشتعال والعمال ورأس المال في نفس المكان. والأكثر عرضة للحرائق بجانب مصانع الغاز والمصانع الكيماوية هي مصانع النسيج، خاصة مصانع الغزل التي كانت تحترق بشكل متكرر .(François. 2014, p141).

لقد كانت الحرائق تشكل خطراً كبيراً على العمال في القرن التاسع عشر، حتى أن حرائق الورش والمتاجر في مقاطعة (أور ولوار Eure-et-Loir) الواقعة في شمال غرب فرنسا شكلت لوحدها ما نسبته 11.4% من جملة الحرائق. ومع ذلك لم تجذب الحرائق إلا القليل من اهتمام ذوي الاختصاص، ونادراً ما نوقش تطورها، حتى أنه من الصعب العثور على سجلات لصناديق التأمين ضد الحريق (Farcy, 1999, pp 17,18, 22). ولكن ولحسن الحظ فقد تم توسيع نطاق التقارير بعد عام 1884م، عندما تم فرض شروط أكثر صرامة للإبلاغ عن الحريق. وحتى قبل هذا التاريخ بدأ رؤساء البلديات ومفوضي الشرطة يهتمون بخطر الحريق، وكثيراً ما كانوا يبلغون عن أحداث من هذا النوع؛ وبالتالي تم الاحتفاظ بعدد كبير من التقارير عن كوارث الحرائق من مختلف الأنواع، منها حرائق النسيج الصناعي. حيث تم تسجيل أكثر من 750 حريق في نهر (السين Seine) الواقع في شمال فرنسا، فيما بين عامي 1815 و1870م ، وما يقرب من 300 في (الألزاس Alsace) في شرقي فرنسا، وحوالي 350 حريق بين عامي 1850 و 1870م في مقاطعات شمال فرنسا، ولعل من أشهرها ذلك الذي حدث في (روبيه Roubaix)، والذي طال حوالي 80،000 مغزل في عام 1866م، وكان سببه ملامسة القطن لفوهة الغاز، ووصلت خسائره إلى 2.5 مليون فرنك.

وفي أثناء وقوع الحرائق كانت تقع بعض الوفيات والإصابات بين القوى العاملة ورجال الإطفاء الذين كانوا يحاولون إيقاف الحريق، ومثال على ذلك أن حريق عام 1866م المذكور سابقاً، والذي تسبب في تدمير مصنع غزل (موت Motte) في (روبيه Roubaix)، كان من نتائجه وفاة رئيس العمال (جان فاسان Jean Fassin). وعلى الرغم من تلك المآسي إلا أننا نستطيع التأكيد على أن الحرائق كانت من بين أهم الأسباب التي ساهمت في تقنين حوادث العمل؛ لأن حرق مساحات إنتاجية شاسعة لم يكن يهدد فقط أرواح العمال، بل ويهدد اقتصاد البلد، الأمر الذي أستلزم تطوير اللوائح وأدوات الكفاح، لمواجه مثل هذه الأخطار ((François, 2014, pp 143, 162.

3- **السكك الحديدية:**

لعبت السكك الحديدية دوراً بارزاً في التطور الحضري في القرن التاسع عشر (Pumain, 1982, p 259). وتبدأ الفترة التي واكبت انتشار السكك الحديدية بشكل ملحوظ في فرنسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حتى أننا نجد فيما بين عامي 1850 و 1900 أنه في الوقت الذي كانت فيه حركة البضائع عبر الطرق في فرنسا تقدر بنحو 1.3% ، والملاحة الداخلية بحوالي 3%، كانت السكك الحديدية تستحوذ على النصيب الأكبر بحوالي 33% (Clozier, 1966, p 602). ونتيجة لهذا التوسع كانت الشركات تعتمد على أعداد كبيرة من القوى العاملة المحلية أو الإقليمية، فمثلاً: في عام 1868م في جنوب وسط فرنسا في مواقع بناء خط سكة حديد (أليس Alès) في القسم الممتد من (فيلفورت Villefort) إلى (لانجون Langogne) تم توظيف 6000 عامل من مختلف الجنسيات، من بينهم الإسبان والبلجيكيين، في حين أن عدد الفرنسيين وصل إلى 5600 فرنسي. وقد شكلت أعمال السكك الحديدية الكبرى في القرن التاسع عشر مسرحاً لمشاكل تلك العمالة الكبيرة، ليس فقط فيما يتعلق بالصراعات التي تمثلت في التحالفات والإضرابات للحصول على زيادات في الأجور (Chatelain.1953, pp 504, 505)، ولكن توجد مشاكل أخرى واجهها العمال، تمثلت في الحوادث التي يتعرضون لها في أثناء تأدية واجباتهم، والتي صنفت على أنها شكل من أشكال الكوارث الصناعية التي زعزعت بعنفها وعدد ضحاياها حتى نظام الجنائز، وأوجدت تدريجياً ثقافة رد فعل للموت الجماعي (Anne, 2023, p125). ومن الأمثلة على حوادث السكك الحديدية ما يلي: -

- 20 أكتوبر 1853م، في الساعة 8 مساءً، اصطدم قطار ركاب قادم من (بوردو Bordeaux) الواقعة في جنوب غرب فرنسا، بمؤخرة محطة (بوجينسي Beaugency) الواقعة في شمال وسط فرنسا، إذ لم يتمكن ميكانيكيه من رؤية إشارات التوقف بسبب العاصفة، مما ادى الى مقتل العديد من عمال القطار والمسافرين، ومن بين القتلى ميكانيكي وسائق القطار (La Presse du 22 octobre, 1853, p 3).

- 6 سبتمبر 1858م، في العاشرة واثني عشر دقيقة مساءً، أصطدم قطار (سان جيرمان Saint-Germain) الواقعة في

الضواحي الغربية لباريس، بعد مشكلة في الفرامل، بعربة تموين وقاطرة، وأدى الاصطدام إلى مقتل ثلاثة أشخاص من بينهم عامل الفرامل(La Presse du 7 septembre,1858, p 2) .

- 26 يوليو 1891م، في فرنسا اصطدم قطار إضافي كان قد وصل بأقصى سرعة بقطار آخر من الخلف، مما أدى إلى اندلاع حريق أودى على الفور بحياة أكثر من أربعين راكباً. ويعد هذا الحادث هو الأكثر دموية في فرنسا. وبما أنه تم تدمير القاطرة الرئيسية لذلك فأن عدداً لا بأس به من عمال القطار كانوا من ضحايا ذلك الحادث (Anne, 2023, P 126).

4- القطاعات الأخرى:

تقع حوادث العمل سنوياً، وفي جميع القطاعات، فمثلاً: في باريس وحدها وقع ما يقرب من 10،000 حادث في عام 1912م، توفي منهم 20 شخصاً، فيما كان الغالبية العظمى منهم مصابين بكدمات وجروح. ومن بين القطاعات الأخرى التي سجلت بها نسبة حوادث عالية قطاع الترفيه بنحو 8.3%، بالإضافة إلى حوادث الإنشاءات بحوالي 3.1%، والوقود 7.0%، والطباعة 2.1%، وتنتشر الحوادث حتى بين عمال جمع النفايات بمعدل 69 حادث لكل 100 عامل (Farcy, 1999, pp 20, 23,55).

ثانياً: فئات العمال والتوزيع العمري للضحايا:

تُمثل التركيبة العمالية مرآه للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتحليلها يساعد على تحديد مخاطر العمل. وقبل دراسة هذه التركيبة تجدر الإشارة إلى أن أبناء أصحاب المشاريع وأصحاب ورش العمل الصغيرة، وأصحاب المصانع، كانوا يمثلون في الفترة الممتدة ما بين عامي 1830-1860م حوالي 28 ٪ من القوى العاملة، وتناقصت النسبة إلى 13 ٪ في الفترة الممتدة بين عامي 1860- 1890م (Dewerpe, 1988, p 260). وفي العموم تختلف القوي العاملة من حيث الجنس والفئة العمرية، ويمكن تصنيفها على النحو الآتي: -

1- الأطفال:

لا يمكن حصر جميع المهن التي ارتبط بها الأطفال، ولكن يمكن التأكيد على أنه تم تشغيلهم في عدة مهن كصناعة الزجاج، إلا أن العدد الأكبر منهم استخدم خلال القرن التاسع عشر في صناعة النسيج، لاسيما في مصانع القطن (M.VILLERME,1840, p3)، والصوف وطباعة المنسوجات، حيث كانوا يمثلون حوالي ثلث العمال (Yves, 2007, pp 6 ,10). وبصفة خاصة كان الطلب على الأطفال قبل صدور قانون عام 1841م كبير جداً للعمل في منطقة (الألزاس Alais)، فيما بين عامي 1805 و 1826م، تحديداً في قطاع الغزل (Saito, 2006, p182)؛ ويمكن اعزاء ذلك الى العامل الاقتصادي؛ لأن أجورهم كانت قليلة في العادة؛ ولأن المنطقة شهدت موجة من بناء مصانع الغزل الكبيرة. ولسوء حظ هؤلاء الأطفال فأنه عادة ما تحصل في مصانع القطن والحرير والصوف إصابات في اليدين والأصابع، حيث تلتهما الآلات أو التروس، وفي بعض الأحيان يتم تكسير العظام أو تمزيق الأطراف أو الموت المفاجئ. واعترف العديد من رؤساء العمال والعمال العاديين بأنهم يضربون الأطفال، مؤكدين أن استخدام هذه الطريقة ضروري في الكثير من الأحيان. والمثير للدهشة هو ذلك التعليل المتعلق بتشغيل الأطفال، والذي يقول إنه من الأفضل تشغيلهم في المصانع، بدلاً من تركهم يتجولون طوال اليوم على الطريق العام (Louis-René,1971, pp 156 ,176).

وفي السنوات اللاحقة احتلت مناطق الإنتاج الميكانيكي المرتبة الأولى في استقطاب العمالة الصغيرة؛ لأن تبسيط العمل من خلال إدخال الآلات جعل من الممكن استخدام الأطفال كمساعدين لأحد العمال المهرة. وربما كانت المرونة والحجم الصغير للأطفال سبباً في توظيفهم في وظائف معينة من الصعب أن يتمكن الكبار من أداءها.

بالنسبة لظروف عمل الأطفال فأحياناً يجبرون على العمل لمدة 17 ساعة في اليوم، مع نصف ساعة فقط من الراحة لتناول الغداء، وساعة واحدة لتناول العشاء. وعادة ما يتم توظيفهم من سن الثامنة، وفي بعض الأماكن يعملون مع والدهم منذ سن سبع سنوات. ويرجح بأن الأطفال العاملون يمثلون ما بين 30 و40٪ من القوى العاملة (Saito, 2006, pp 182, 183).

2- النساء:

قبل اعتماد النشاط الاقتصادي على المكينة كان العامل المطلوب هو الأكثر قوة ومقاومة جسدية؛ لذلك ظل دور المرأة محصوراً في الواجبات المنزلية، وكان ذلك أمراً منطقياً إلى حد ما بحكم عادات وتقاليد ذلك العصر، (Alcouffe, 2000, p2). ومع مرور الوقت أصبحت المرأة تشكل جزءاً من القوى العاملة، على الرغم من أن الرجال ظلوا حتى منتصف القرن التاسع عشر يدافعون عن خصوصية الأدوار، ويطالبون بأن يكون عمل الرجال في المصانع، والنساء في المنازل (Eckert, 2006, p 84). إلا أن ذلك لم يمنع المرأة من الخروج للعمل، خاصة بعد انتقال الثورة الصناعية إلى فرنسا، وما ترتب عليها من تحول المجتمع الفرنسي من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي. وكان لذلك تأثيره الكبير على المرأة، فبعد أن كانت غالبية النساء يعملن في المنازل، في أنشطة مثل الخياطة، تغير الأمر ابتداءً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث بدأن يخرجن من بيوتهن ليبدأن أعمال الخياطة في المصانع. والحقيقة أن مكينة صناعة الغزل والنسيج هي التي ساعدت على تدفق النساء إلى المصانع المختلطة. ومع الوقت أبدعن في عملهن حتى أنه يوجد من شبه العِلاقة بين المرأة والآلة بالزواج المثالي المبني على التفاهم والانسجام. وأستمر إقبال المرأة على العمل حتى إنه لم يأت عام 1904م إلا وكان هناك ما يقرب من 800000 عامل في فرنسا، حوالي 86% منهم من النساء (Perrot, 1983, P 14).

ومن حيث الإنتاج يعتقد معظم المهتمين بعمل المرأة في هذه الفترة بأن إنتاج الإناث ليس بأقل من إنتاج الرجال، بل أن كفاءة عمل المرأة تكون في الكثير من الحالات مساوية لعمل الرجل. وبصورة عامة كانت العمالة النسائية أصغر سناً مقارنة بالرجال، حتى أنه يمكن الجزم بأن أكثر من ضحية واحدة من ضحايا العمل من أصل أربعة لا يصل عمرها إلى العشرين، و60 ٪ من النساء المصابات تقل أعمارهن عن 30 عاماً.

وحسب مهام العمل المختلفة المخصصة للنساء فهن في الغالب عاملات في مصانع النسيج، فصناعة كصناعة الحرير كانت تُعد قطاعاً مخصصاً للنساء. وفي بعض المصانع لا يمكن التمييز فالمرأة تكون على قدم المساواة مع الرجال. وفي مواضع أخرى يكون الوجود الأنثوي أقل من 4٪، خاصة في صناعة المعادن. وقد تكون غائبة تماماً عن بعض الأماكن كشركات الغاز.

فيما يتعلق بتعرضهن للحوادث نجد أن ما بين 3 إلى 10٪ من النساء يقعن ضحايا لثلاثة فروع، هي محلات المواد الغذائية وتجارة النبيذ والفنادق.

وتكون النسبة أعلى من المتوسط في الصناعة بنحو 9.6%؛ لأن ثلاثة أرباعهن يعملن في هذا المجال، والنسبة الأعلى تقع في مصانع النسيج، وتتعرض حوالي 67 امرأة للحوادث في قطاع صناعة الأدوات المنزلية. كما تؤثر مستودعات النفايات والخرق على النساء العاملات. وتكون المرأة ضحية بنسبة أقل في مصافي السكر، ومن الأمثلة على ذلك أن مصفاة (ليبودي Libody)، وهي مصفاة تاريخية في (باريس Paris)، كانت قد أعلنت عن أنه من بين 171 ضحية نجد فقط 15 امرأة. وتقل الخطورة في المؤسسات الترفيهية: كصناعة الألعاب والسينما، وفي الطباعة. وتنعدم أو تكون منخفضة جداً في كل ما له عِلاقة بالغاز والوقود والبناء والخشب.

3- **الرجال:**

من البديهي أن تكون القوة العاملة الذكورية هي الأكثر عدداً وفعالية وكفاءة، والأكثر عرضة للحوادث في الفترة قيد الدراسة. لذلك سنكتفي بالتركيز على فئة الشباب، خاصة وإن العمال الذين يقعون ضحية الحوادث هم غالباً من هذه الفئة، فثلاثة أرباعهم لا يصلون إلى الأربعين من عمرهم، ونصفهم تقريباً أي ما يعادل 46.3٪ تقل أعمارهم عن 30 عاماً، والذين تقل أعمارهم عن 20 عاماً و15 عاماً يمثلون حوالي 34٪ من الموظفين. وهم يشكلون قوه في القطاع الصناعي بنسبة 18.2٪، في مقابل 12.3٪ في التجارة، كما أنهم يتواجدون بكثرة في مصانع الورق والورق المقوى بنسبة 41٪، وكذلك في صناعة المعادن، وهو القطاع المهيمن في صناعة القرن التاسع عشر بنسبة 26٪. وينتمي أكثر من واحد من كل أربعة من ضحايا حوادث المعادن إلى هذه الفئة العمرية، وفي صناعة الأخشاب والسيراميك نجد تقريباً ضحية واحدة من كل أربعة، وتكاد تكون هذه الفئة غائبة في قطاع النقل فهي تشكل فقط 3.7٪، ويلاحظ غيابهم التام في أماكن أخرى مثل شركة الغاز (بباريسParis) ، أما البناء فعلى ما يبدو فهو أقل جاذبية للشباب، فبالكاد تصل النسبة إلى أكثر من ضحية من كل عشرة (Farcy, 1999, PP 24, 25, 26).

وبصفه عامة فأن نسبة الوفيات تكون أعلى في فئة الرجال، فعلى سبيل المثال: منذ عام 1860 حتى 1865م كانت الزيادة في عدد الوفيات العرضية في السنة تصل إلى 43 ٪ للرجال و31 ٪ بين النساء (Chesnais, 1974, P 1104).

المحور الثالث: مكافحة حوادث العمل وتقنينها:

كانت الحوادث المهنية خلال القرن التاسع عشر موضوعاً لعدد كبير من المناقشات والمشاريع المضادة. وتكمن الصعوبة القانونية التي تسببها حوادث العمل في أنها كانت في ذلك الوقت تُعد مجرد حوادث، وأنها لم تحدث طوعاً، سواء من قِبل صاحب العمل أو من قِبل أحد موظفيه؛ وبالتالي فهي ليست جرائم. وفي ظل هذا التجاهل لحقوق العمال أصبح من الضروري مساءلة المسؤولين، والنظر إلى تلك الحوادث على أنها حوادث عمل، وأصبح من واجب المشرعين والمفكرين الاجتماعيين في القرن التاسع عشر أن يجدوا شكلاً جديداً من أشكال المساءلة عن مثل هذه الحوادث (Muñoz, 2001, p 98)، واعتماد التدابير المناسبة لمكافحتها، وإلا فأنها ستتخذ أبعاداً متزايدة إن لم يتم حلها على الفور. وفي الواقع لم يكن من السهل إيجاد الحلول لتلك المشاكل في وقت قصير، وإنما أستغرق ذلك سنوات طويلة من البحث، لعبت فيها بعض الأطراف دوراً جوهرياً ومنها: -

أولاً: دور الصحافة في الكشف عن مخاطر الحوادث:

كان للصحف دوراً كبيراً في التركيز على مخاطر حوادث العمل، فالروايات المختلفة التي تنقلها الصحف غالباً ما تقدم وصفاً دقيقاً لظروف الحادث، وهو ما يساعد في الكشف عن الانتهاكات والمخالفات التي يتعرض لها العمال، فمثلاً: نقلت مجلة (دي روان De Rouen) الفرنسية في 25 أبريل 1847م حادث الطفلة (هنرييت بيليتييه Henriette Pelletier)، التي تبلغ من العمر ثلاثة عشر سنة، والتي كانت تعمل في الساعة السادسة صباحاً في غزل السيد (بيتنكورت Bettencourt) في (باريس Paris)، عندما اصطدم ذراعها بشكل مفاجئ وتضرر. أن نقل الصحافة لمثل هذا الحادث البسيط يدل على أنها شريك أساسي للدفاع عن حقوق العمال، ليس فقط لأنها ساعدت على نقل صوت الضحية، بل وساعدت كذلك في الكشف عن الإهمال والتسيب واللامبالاة في ورش العمل، حيث الميكانيكا وحيث يتم تشويه العمال بصورة فظيعة بسبب الأسنان الحديدية للتروس (Mykita, 1997, p 153).

ثانياً: تدخل الحكومة لسن القوانين والتشريعات:

أن الاهتمام بحوادث العمل كان قد ظهر في وقت مبكر، لكنه لم يتبلور إلا في القرن التاسع عشر، وتم ذلك عن طريق جهود بسيطة، وعلى فترات ومراحل متتالية، تتسم في كثير من الأحيان بالبطيء والإهمال والتسيب. وسنحاول من ناحيتنا توضيح كل تلك الجهود والمراحل بأسلوب مختصر، وعلى نحو يسمح بتوضيح الصورة للقارئ.

يمكننا تتبع التدخلات الأولى للحكومة الفرنسية من خلال مرسوم (تشارلز التاسع Charles IX)، الذي أصدره في عام 1566م، والذي يركز على الاعتناء بحالة الأسطح، من أجل توفير الأمن للعمال الفقراء، ويستند هذا النص إلى مبدأين هما الوقاية وإصلاح القوانين. ولكن عندما اندلعت الثورة الفرنسية قام القانون في عام 1791م بحظر تشكيل الائتلافات، ومن ثم حظر التجمعات والنقابات التي كانت تشكل هياكل واقية تمكنت من وضع تدابير للدفاع وتقديم الإغاثة والمساعدة للعمال؛ مما أدى إلى غياب تام للوائح التنظيمية، وبالتالي الاستغلال المفرط للطبقة العاملة.

غير أن قانون 1791م سينتهي العمل به عندما تجد السلطات العامة في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بأن أكثر من ثلثي العمال الشباب غير لائقين للخدمة العسكرية، بسبب حالتهم الصحية. وهناك أشخاص أبدوا اهتماماً كبيراً لمعرفة سبب ذلك، وقاموا بعمل إجراء مسح وطني حول الحالة المادية والمعنوية للعمال، لتحديد أسباب سوء حالتهم الصحية، وأستمر ذلك التحقيق لعدة سنوات في مصانع النسيج التي تضم عدداً كبيراً من العمال في ظروف عمل صعبة، ولاحقاً تم نشر تقرير مهم في عام 1840م، يشير إلى حقيقة أن سن الأطفال العاملون بالمصانع يبدأ من خمس سنوات، وأنهم يعملون خمسة عشر ساعة في اليوم، وربما كان لذلك أثاره البالغة على صحتهم مع تقدمهم في العمر (EVOLUTION DE LA PREVENTION DES RISQUES PROFESSIONNELS, (nd), p2). ومنذ بداية القرن التاسع عشر جرى العمل على مواجهة الوضع البائس للأطفال العاملين، فأقترح (جان جاك بوركارت Jean-Jacques Bourcart) عضو الجمعية الصناعية في (مولوز Mulhouse)، الواقعة في شمال شرق فرنسا، في نوفمبر من عام 1827م، ولأول مرة تنظيم عمل الأطفال في مصانع الغزل، وفي البداية أظهر بعض الأعضاء شكوكاً بشأن اقتراحه، ولكن بعد نقاش طويل اعتمدت الجمعية في يناير 1829م قراراً لمشروع قانون يحظر أكثر من أثني عشر ساعة عمل للأطفال في مصانع الغزل. وفي فبراير 1833م اعتمدت

الجمعية اقتراحاً أكثر واقعية يحظر عمل الأطفال دون سن ثمان سنوات، وأن يتراوح الحد الأقصى لمدة العمل ما بين عشر إلى ثلاث عشرة ساعة حسب عمر الأطفال من ثمانية إلى ستة عشر سنة. وعلى الرغم من أهمية هذه القرارات إلا أن المشكلة الحقيقية كانت تكمن في موقف الحكومة التي لم تكن تتفاعل إلا قليلاً مع أنشطة المجتمع.

الحقيقة أن صعوبة تقنين عمل الأطفال لا ترجع فقط إلى إهمال الحكومة، بل توجد عدة أسباب مهمه؛ منها أن محاكم العمل لم تول مشكلة عمل الأطفال أهمية كبيرة، كذلك وجود مقاومة شديدة من قبل أصحاب المصالح والمستفيدين: كأصحاب مصانع النسيج، تهدف لمواجهة منع عمل الأطفال. وبالرغم من كل ذلك أستمر الضغط على الحكومة من خلال عمل المزيد من التقارير حول هذا الموضوع، أحدها صدر في مايو 1837م حول عمل الأطفال في المصانع، وأبدى استياءه من الاستفادة الجسدية والمعنوية للعمال الصغار الذين يعانون من العمل المفرط؛ مما دفع الحكومة إلى أجراء استبيان في نفس تلك السنة في غرفة التجارة، ولكن بالرغم من ذلك تراجعت مشكلة الأطفال إلى الخلفية.

وعلى الرغم من الإهمال والفشل إلا إن وجود مثل هذا الاستبيان يوحي بأن الحكومة بدأت الاهتمام أخيراً بمشكلة العمالة الصغيرة. ثم وبدعم مقدم من بعض المصلحين لحماية العمال الشباب، وعن طريق التماس موجه مرة أخرى إلى مجلس النواب في عام 1839م، وعدت الحكومة بدراسة الأمر. وقامت بعد ذلك بتنظيم لجنة خاصة برئاسة شخص يدعى (تشارلز دوبن Charles Dupin)، وسرعان ما تتالى بعد ذلك إصدار القوانين المتعلقة بهذا الموضوع (Saito.2006, pp 183,184). وصدر أول قانون في 22 مارس 1841م، وبفضله تم تحديد سن القبول لعمل الأطفال من سن الثامنة، ولمدة 8 ساعات في اليوم. وهذه التدابير ستمهد بدورها الطريق لقوانين أكثر صرامة كقانون 19 مايو 1874م الذي عزز الأحكام السابقة التي حددت سن القبول في العمل، وحظر العمل الليلي، وأثناء الإجازات الرسمية لمن تقل أعمارهم عن 16 عاماً، وفرض بعض تدابير الحماية على الأطفال والنساء في ورش العمل؛ للحد من مخاطر الآلات، لاسيما التروس التي كانت تتسبب بأضرار كبيرة (EVOLUTION DE LA PREVENTION DES RISQUES PROFESSIONNELS, (nd), p 3). وهكذا يمكن التأكيد على أن بداية صدور القرارات المتعلقة بحوادث العمل كانت قد تزامنت مع الاهتمام بحقوق الطفل.

ولابد من التذكير بأن كل التدابير السابقة كانت تتعلق بشريحة معينة من المجتمع، ألا وهي شريحة الأطفال. أما فيما يتعلق بقوانين العمل الفرنسية التي تخص الفئات الأكبر سناً خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فنجد أن الأمر كان يقتصر على النصوص النادرة المتعلقة بمفهوم حادث العمل، باستثناء عدد قليل من القوانين التي نظمت استخدام المراجل البخارية، التي كانت تُستخدم في توليد الطاقة الحرارية والبخار في محطات توليد الطاقة. ويرجع الفراغ شبه التشريعي إلى موقف الليبراليين الرافض لتدخل الدولة في اللعبة الاقتصادية، لما يشكله ذلك من خطورة على مصالحهم. فصاحب العمل كان هو القاضي والمشرع الوحيد ويرى أن أي تدخل محتمل للسلطات العامة قد يشكل عقبة أمام صلاحياته المطلقة (Mykita, 1997, pp148, 153)؛ لذلك ظلت حقوق العمال مهضومة. وظل تحديد ماهية حادث العمل والبث في شكاوى العمال من ضحايا الحوادث تتم عن طريق المحاكم المدنية، التي تُعد هي الأخرى مسؤولة بشكل كبير عن معاناة العمال، خاصة وأن عيوبها لا تكمن فقط في عدم قدرتها على تطبيق القانون، بل أن سلطتها كانت محصورة فقط في الاعتراف أما بالتعويض لضحايا الحوادث أو الرفض، وفي كل مرة كان يجب عليها تقرير ما هو الحادث وطبيعته وأسبابه. وخير مثال على ذلك الحكمين الصادرين من محاكم الاستئناف في (ليون Lyon) الواقعة في جنوب شرق فرنسا، و(تولوز Toulouse)التي توجد في جنوب غرب فرنسا، على التوالي في عامي 1836 و 1839م في قضيتين متشابهتين لعاملين يعملان في خدمة السيد نفسه، وفي نفس مكان العمل، قام أحدهما بإصابة الأخر، فما كان من المتضرر إلا أن طلب تعويضاً من صاحب العمل بموجب المادة 1384 من القانون المدني، ولكن محكمتا الاستئناف لم يكن بوسعهما عمل شيء إلا رفض الاعتراف بالتعويض أو قبوله، وقررتا أخيراً بأنه لا يحق للعامل المصاب المطالبة بتعويض من سيده (Ewald,1981, pp4, 5). ومن خلال هذا الحكم يمكن التأكد على أن مثل هذا الأجراء المتعلق بمسألة التعويض كان هو السبيل الوحيد المعتاد للانتصاف في القانون المدني الفرنسي في ذلك الوقت.

وبعد مماطلة وتردد ظهرت حوادث العمل في الثمانينات من القرن التاسع عشر في المقدمة لسببين؛ الأول يتعلق بتطور النواحي الاجتماعية، خاصة بعد أن حضي الجرحى والمصابين والمعوقين بتعاطف المجتمع. والثاني يرجع إلى تطور الصناعة الذي نتج عنه زيادة خطر الحوادث في العمل؛ مما جعل المشكلة أكثر حساسية وأثارة للرأي العام؛ ونتيجة لذلك تقدمت القوانين لحل هذه المشكلة، وأستمر العمل البرلماني على مدى سنوات في مناقشة الحوادث المهمة (F.Hordern, 1991, p 4).

وكمحاولة لمعالجة هذه المشكلة ظهر قانون جديد في 2 نوفمبر 1892م، وبفضله تم أنشاء مفتشيه العمل كهيئة تابعه لموظفي الخدمة المدنية، وهي مكلفة بإنفاذ النصوص القليلة الموجودة في ذلك الوقت. لكن هذا الحل هو الأخر لم يكن كافياً؛ إذ استمر وجود المخاطر التي يتعرض لها العمال، مما أشعر المختصين والمهتمين بالحاجة إلى ضرورة إصدار قوانين جديدة تتعلق بمخاطر العمل (EVOLUTION DE LA PREVENTION DES RISQUES PROFESSIONNELS, (nd):3). وتبلورت جهودهم بصدور قانون 9 أبريل 1898م (Cottereau, 2002, p 1556) المختص بالتعويض عن أضرار الحوادث الصناعية. وقبل تدخل هذا القانون لم يكن بإمكان ضحية حادث العمل الحصول على تعويض، إلا إذا كان قادراً على إثبات وجود خطأ أو نقص من صاحب العمل، ثم إثبات العِلاقة بين هذا الخطأ والحادث، ولأنه كان من الصعب جداً تقديم مثل هذه الأدلة؛ لذلك كان يتم إرجاع الحادث إلى عدم اهتمام العامل (EVOLUTION DE LA PREVENTION DES RISQUES PROFESSIONNELS, (nd), p 4).

ومن أهم ما جاء في قانون 1898م أنه يجب على صاحب العمل أو وكلاؤه أن يعلنوا عن أي حادث ينجم عنه عدم القدرة على العمل في غضون ثمان وأربعين ساعة إلى رئيس البلدية، الذي عليه أن يُعد تقريراً، ثم يقوم بإخطار مفتش العمل، وإرسال التصريح الصادر إلى قاضي الصلح، الذي يقوم في حالة العجز الدائم بإجراء تحقيق بحضور صاحب العمل والعمال والشهود. يتم بعد ذلك إحالة الملف إلى المحكمة الابتدائية التي ستحاول التوفيق، وفي حالة عدم وجود اتفاق بين الطرفين يتم إصدار حكم يحدد معدل العجز،

ومقدار التعويض الذي يستحقه الضحية. وفي حالة العجز المؤقت، وهو الوضع الأكثر عمومية، يكون قاضي الصلح مختصٌّ باتخاذ القرار بشأن دفع النفقات الطبية، وفي جميع الحالات يستفيد الضحية من المساعدة القانونية، خاصة إذا لوحظ بأن التعويض الذي اقترحه صاحب العمل غير كافٍ.

للوهلة الأولى يبدو لنا أن هذا القانون الجديد فعال، ولكن في حالة تقييمه سنجد بأنه لا يخلو لا من السلبيات ولا من الإيجابيات. فمن ناحية يمكننا القول بأن مفهوم مخاطر حوادث العمل قد تم الاعتراف به لأول مره من الناحية القانونية بفضل قانون 9 أبريل 1898م، وهو ما أدى إلى استبدال مفهوم الخطأ بمفهوم الخطر. كما أنه يُمثل بداية الإصلاح الحقيقي فيما يتعلق بحقوق العمال المسلوبة؛ لأن أحكام هذا القانون كانت جادة وصارمة، وبفضله أصبح بالإمكان العثور على بعض الأحكام المتعلقة بالعجز المؤقت والدائم (Farcy.1999, pp 5, 6). ولكن من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أنه ألزم صاحب العمل بالتعويض التلقائي للموظف ضحية حادث العمل، غير أن ذلك التعويض كان عبارة عن مبلغ مقتطع، وغالباً ما يكون أقل من الخسارة التي تكبدها العامل، إلا في حالة وجود خطأ لا يغتفر من جانب صاحب العمل (EVOLUTION DE LA PREVENTION DES RISQUES PROFESSIONNELS. (nd):4). كذلك رفع قانون 1898م آخر العقبات القانونية أمام المفهوم الأحادي لسلطة أرباب العمل، بمعنى أنه تم قبول صاحب العمل ضمنياً كمنظم وحيد للمخاطر، وهو ما ليس في مصلحة العامل؛ ولهذا السبب كان لابد من استمرار العمل الجاد، والضغط على الحكومة لمعالجة هذه المشكلة بطريقة قانونية تنهي معاناة العمال، خاصة وأن حوادث العمل قد بدأت تجد القبول والاعتراف بها في المجتمع الفرنسي (Cottereau, 2002, p 1556). وبالفعل صدر في 31 مارس 1905م قانون جديد يفرض وبشكل نهائي التزام أرباب العمل بالتأمين عند وقوع حادث في العمل. وكان من المفترض أن يتم العمل به حتى عام 1946م (Marie-Odile, 2017, p 3)، ولكن كالعادة واجهت هذا القانون بعض العقبات (G. Hébert, 1976, p 6).

أخيراً وبعد سنين من الكفاح نستطيع التأكيد الآن على أن الأمور قد بدأت فعلاً بالتحسن، خاصة بحلول عام 1910م الذي تم فيه إنشاء قانون العمل، إلى جانب ظهور التشريع الذي سيتحول في عام 1946م إلى ما يعرف بالضمان الاجتماعي (EVOLUTION DE LA PREVENTION DES RISQUES PROFESSIONNELS, (nd), pp 3, 4). وبحلول سنة 1912م أصبح من الشائع الحديث عن الحادث المهني المرتبط بشكل وثيق بالصدمات في أثناء العمل. وأصبحت الأحكام الجزائية حسب قانون تلك السنة تنص على معاقبة أصحاب العمل المتمردين بعد أن كانوا بعيدين عن طائلة القانون. ومنذ سن هذا القانون وعلى عكس السنوات السابقة أصبحت نسبة الزيادة في معدل الإبلاغ عن الحوادث تتزايد، فأرتفع عدد الحوادث المبلغ عنها إلى 525000، خاصة الحوادث الخطيرة التي يتم التبليغ عنها بشكل منتظم إلى حد ما، أما الحوادث البسيطة التي من المحتمل أن تؤدي إلى عجز قصير الأجل عن العمل ففي الغالب لا يتم التبليغ عنها (Farcy،1999 ، p 7).

وتم في عام 1913م نشر العديد من النصوص التنظيمية، من خلال منطق قانوني يهدف إلى تغطية جميع المواقف المتعلقة بالعمل، حتى يتم مواجهتها على أكمل وجه في البناء والأشغال العامة والكهرباء والمصاعد والسكك الحديدية والمغاسل الخ.... (EVOLUTION DE LA PREVENTION DES RISQUES PROFESSIONNELS, (nd), p 3).

خاتمة

بناء على ما سبق دراسته نستنتج أنه بالرغم من بَدْء الثورة الصناعية وظهور الآلات، إلا أن مصانع أوربا ظلت في حاجة للأيدي العاملة. ورغم أنه كان من المفترض أن تقل الحوادث والأخطار بعد التطور التكنولوجي، إلا أن العمل في المصانع كان يمثل تهديداً كبيراً للطبقة العاملة؛ لأن النقلة النوعية التي حدثت في عالم الإنتاج في القرن التاسع عشر جاءت على حساب كاهل العمال، الذين تحملوا وطأة مخاطر جسيمة، ومظالم صارخة؛ لأن بيئات العمل في المصانع المكتظة، والمناجم المظلمة، ومعامل التعدين، كانت خطرةً للغاية، فهي تعرّض العمال رجالاً ونساءً وأطفالاً لمخاطر يومية مروعة في ظل غياب الحماية والعدالة في هذه الحقبة المظلمة. ولم تكن المخاطر جسدية فحسب، بل كانت اجتماعية ونفسية واقتصادية عميقة، وساعات العمل الطويلة المنهكة، وانعدام الأمن الوظيفي، كلها عناصر غذت حلقة الفقر واليأس في ظل غياب القوانين الرادعة أو الأنظمة الوقائية، تاركة العمال فريسةً لنظام استغلالي يضع الربح فوق الإنسان.

وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المعاناة الفادحة لم تذهب سدىً، بل كانت بمثابة بوتقة انصهرت فيها الحركة العمالية، وولدت منها النقابات التي ناضلت من أجل حقوق العمال، كما أنها ألهمت الصحف والمصلحين الاجتماعيين الذين سلطوا الضوء على هذه المآسي.

وأتضح أيضاً بأن التطور التاريخي للوقاية من المخاطر المهنية في فرنسا قد اتسم بالوعي التدريجي بمخاطر العمل، من نهج تفاعلي قائم على تعويضات الحوادث إلى نهج استباقي يركز على الوقاية. وقد شهدت هذه العملية سنّ قوانين ولوائح العمل بشكل تدريجي بطيء. وإنشاء مؤسسات متخصصة، مثل خدمات الصحة المهنية وخدمات الوقاية؛ لتحديد المخاطر على صحة العمال وتقييمها والسيطرة عليها، وإرساء مبدأ مسؤولية صاحب العمل المفترضة. وتم بفضلها استبدال مفهوم الخطأ بمفهوم المخاطر المهنية. كما أنها كانت بمثابة حجر أساس لقانون العمل، الذي يُعد بمثابة اعتراف صريح بفظاعة المخاطر التي تحملها جيل كامل من العمال، وشهادة صارخة على الثمن البشري الفادح الذي دفعته المجتمعات في رحلتها نحو التصنيع.

وفي ضوء هذه النتائج تبينت لنا حقيقة مهمة، وهي أنه وبما أن مخاطر العمل ليست مجرد تحديات مهنية عابرة، بل هي قضية محورية تمس صميم الأمن الإنساني والاستقرار المؤسسي، وبما أنها تشكل تهديداً لصحة وسلامة الانسان الذي هو الركيزة الأساسية لأي تقدم أو أنتاج؛ لذلك نرى أنه من الخطأ أن تقتصر مواجهة حوادث العمل على إصدار القوانين، بل لابد من توفير بيئة عمل أمنه، مع الالتزام بإجراءات السلامة والرقابة الفعالة؛ لحماية العامل الذي هو رأس المال الحقيقي لأي منظمة ومجتمع. وبناء على ذلك نوصي بالتفسير المستمر لمخاطر العمل والتدريب، مع الاهتمام بالثقافة المؤسسية.

أخيراً توصلت الدراسة إلى أن التاريخ المهني يعد أداة استباقية لإنقاذ الأرواح وحماية الموارد، ويُعد أيضاً جزءاً لا يتجزأ من علم التاريخ؛ لذلك لابد من أن يهتم المؤرخين بدراسة حوادث العمل، من أجل تحويل المآسي إلى منافع، والخطأ المهني الى تحسين مستدام، من خلال إطلاق العنان للتاريخ

ليفهم الظروف والأخطاء، ويقوم بدورة في التوعية بالمخاطر، وتقليل التكاليف وخدمة البلدان.

قائمة المصادروالمراجع

[1]- Alcouffe, Alain. (2000), Le travail féminin et les économistes français et anglais du XIXe siècle Publication partielle dans Efficacité versus Équité en Économie Sociale, Paris L'Harmattan.

[2]- Anne, Carol. (2023), Les victimes de catastrophes ferroviaires. Meudon (1842) et Saint-Mandé (1891). Des morts qui dérogent. A l'écart de la norme funéraire, PUP.

[3]- Breton,J.L. (1911),LES MALADIES PROFESSIONNELLES, ENCYCLOPEDIE PARLEMENTAIRE DES SCIENCES POLITIQUES ET SOCIALES, PARIS.

[4]- Caroline, Moriceau. (2009), LES PERCEPTIONS DES RISQUES AU TRAVAIL DANS LA SECONDE MOITIÉ DU XIXE SIÈCLE : ENTRE CONNAISSANCE, DÉNI ET PRÉVENTION, « Revue d'histoire moderne, contemporaine » ,2009/1 n° 56 – 1.

[5]- Chatelain, Abel. (1953), La main-d'œuvre et la construction des chemins de fer au XIXe siècle. In : Annales. Economies, sociétés, civilisations. 8e année, N. 4, 1953.

[6]- Chesnais Jea-Claude. (1974), La mortalité par accidents en France depuis 1826. In : Population,B 29e année, n°6, 1974.

[7]- Clozier, René. (1966), Les Chemins de fer. In : Annales de Géographie, t. 75, n°411.

[8]- Cottereau, Alain. (2002), Droit et bon droit. Un droit des ouvriers instauré, puis évincé par le droit du travail (France, XIXe siècle). In : Annales. Histoire, Sciences Sociales. 57e année, N. 6, 2002.

[9]- Dewerpe, Alain. (1988), L'atelier pédagogue. L'usine et la formation des industriels français aux XIXe et XXe siècles. In : Problèmes de l'histoire de l'éducation. Actes des séminaires organisés par l'École française de Rome et l'Università di Roma - la Sapienza (janvier-mai 1985) Rome : École Française de Rome.

[10]-Du Crest, Thierry. (1998), Les deux révolutions industrielles du XXe siècle (François Caron). In : Flux, n°33.

[11]-Eckert, Henri. (2006), La place des femmes à l'usine. In : Agora débats/jeunesses, 41, Jeunes, genre et société.

[12]-EVOLUTION DE LA PREVENTION DES RISQUES PROFESSIONNELS : Repères historiques, Direction des études Mission Santé-sécurité au travail dans les fonctions publiques (MSSTFP).

[13]-Ewald, François. (1981), Formation de la notion d'accident du travail. In : Sociologie du travail, 23e année n°1, Janvier-mars 1981, Sociologie et justice.

[14]-F. Hordern. (1991), Le droit des accidents du travail au XIXe siècle, texte extrait, avec l'autorisation de l'auteur, des cahiers n° 3 de l'Institut régional du travail de l'Université d'Aix-Marseille II, Aix-en-Provence.

[15]-Farcy, Jean-Claude. (1996), Incendies et incendiaires en Eure-et-Loir au XIXe siècle. In: Revue d'histoire du XIXe siècle, Tome 12, 1996/1. L'incendie.

[16]-Farcy, Jean-Claude. (1999), Les accidents du travail dans le XIXe arrondissement de Paris en 1912 d'après les procès-verbaux de déclarations d'accidents du travail, mai 1999.

[17]-Faure, Alain. (1986), Les déplacements de travail entre Paris et sa banlieue (1880-1914), première approche. In : Villes en parallèle, n°10, juin 1986. Les crises de la banlieue aux XIXe et XXe siècles Tome 1.

[18]-François, Jarrige et Bénédicte, Reynaud. (2014), LES USINES EN FEU. L'INDUSTRIALISATION AU RISQUE DES INCENDIES DANS LE TEXTILE (FRANCE, 1830-1870), Le Mouvement Social 2014/4 (n° 249).

[19]-G. Hébert. (1976), Management et prevention des accidents du travail ; les responsabilites des cadres a l'egard de la prevention, (Universite De Montreal).

[20]-La Presse du 22 octobre 1853.

[21]-La La Presse du 7 septembre 1858.

[22]-Louis-René, Villermé. (2006), Tableau de l'état physique et moral des ouvriers employés dans les manufactures de coton, de laine et de soie. Textes choisis et présentés par Yves TYL. Paris : Union générale d'Éditions, 1971, 316 pp. Collection : 10-18, n° 582 Édition complétée le 9 mars, 2006 à Chicoutimi, Québec.

[23]-M.VILLERME, (1840), Tableau de l'état physique et moral des ouvriers employés dans les manufactures de coton, de laine et de soie, Paris, Tome premier.

[24]-Marie-Odile, Safon. (2017), La prise en charge des accidents du travail et l'organisation de la médecine du travailen France, Centre de documentation de l'Irdes, Aspects historiques et réglementaires Synthèse documentaire, Juillet 2017.

[25]-Méda, Dominique. (2009), Le travail et l'échange. In : Les Cahiers du Musée des Confluences, Revue thématique Sciences et Sociétés du Musée des Confluences, tome 3, Les Echanges.

[26]-Muñoz, J. (2001), La responsabilité à l'épreuve de l'approche pragmatique : le cas de la prise en charge des accidents du travail. Lien social et Politiques, (46).

[27]-Mykita, Caroline. (1997), La prévention des accidents du travail en Haute-Normandie au XIXe siècle (1830 -1914). In : Annales de Normandie, 47e année, n°2, 1997. Législation du travail et rapports sociaux.

[28]-Perrot, Michelle. (1983), Femmes et machines au XIXème siècle. In : Romantisme, n°41. La machine fin-de-siècle.

[29]-Pumain, Denise. (1982), Chemin de fer et croissance urbaine en France au XIXe siècle. In : Annales de Géographie, t. 91, n°507.

[30]-Richard, Guy. (1964), La Révolution industrielle et ses aspects techniques dans la métallurgie du fer en Haute-Normandie (1815-1860). In : Annales de Normandie, 14e année, n°3.

[31]-Saito, Yoshifumi. (1841), Le problème du travail des enfants en Alsace au XIXe siècle : l'industriel alsacien et la loi du 22 mars 1841. In : Histoire, économie et société, 2006, 25e année, n°2. Historiographies japonaise et sud-coréenne.

[32]-Samuel, Hayat. (2014), Histoire des pratiques intellectuelles ouvrières au XIXe siècle, (projet EHESS 2014).

[33]-Yves, TYL et des Collaborateurs. (2007), dans les usines au XIXe siècle, Maquette A. Dhénin, sept 2007.